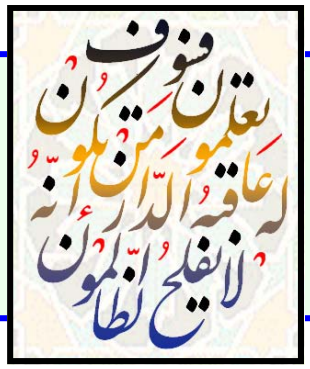

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 286 نوفمبر 2006، شوال - ذو القعدة 1427

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

معا لإجهاض مشروع حمد الذي يستهدف الوجود والحقوق

يخطيء من يعتقد بامكان الفصل بين الانتخابات الصورية التي تعقد هذا الشهر والمشروع السياسي الخليفي بجملته، فهذه الانتخابات جزء مكمل لبقية بنود المشروع الذي يعتبر الأخطر منذ ان احتلت العائلة الخليفية أرض البحرين قبل مائتي عام. هذا المشروع يتضمن عددا من الثوابت التي تمثل بمجموعها خطة لتغيير شامل في البلاد. أهم بنود هذه الخطة: أولا تغيير التوازن السكاني بشكل يوفر للعائلة الحاكمة شرعية تمثيل الاغلبية، ثانيا : ممارسة التمييز كسياسة ثابتة لتحقيق الهيمنة الخليفية المطلقة على كافة مفاصل الدولة. ثالثا: إلغاء مبدأ حكم القانون، واستبداله بالسلطة المطلقة لشخص الحاكم التي تعتمد الولاء والمكرمات لتقوية الاطراف او اضعافها على اساس "أنا الدولة... أنا الدستور... أنا القانون"، ورابعها: اعادة صياغة الكيان البحريني الجديد على أسس جديدة من التاريخ والجغرافيا، فالتاريخ يبدأ باحتلال العائلة الخليفية للبلاد في ابعاده الثقافية والفكرية والحضارية، والجغرافيا ترسم حدودا جديدة للانتماءات المذهبية والعرقية وتلغي الثوابت الجغرافية التي سبقت الاحتلال الخليفي (وقد بدأ تنفيذ هذه الخطة بالغاء الاسماء التقليدية لبعض المناطق، ونقل المجنسين اليها مع ترحيل اهلها الاصليين عنها). وخامسها: طرح مشروع انتخابي صوري للتغطية على بقية مقاطع المخطط، وتضليل الرأي العام المحلي والدولي بحقيقة الوضع.

ان شعب البحرين اليوم يتعرض لأبشع صورة من صور الإبادة الثقافية والدينية، ولكن ليس بالاسلوب الذي اتبع في بلدان اخرى مثل رواندا والبوسنة، بل بأسلوب وضعته وكالة الاستخبارات الامريكية (سي آي أيه) وبدأت بتنفيذه منذ العام 2000، اي بعد الاتفاق بشأنه مع الشيخ حمد الذي ورث الحكم عن ابيه بعد وفاته في 1999. ولتمرير المخطط مارس النظام سياسة التشطير المجتمعي لاحداث تنافس، ليس في الاطر النضالية الوطنية، بل على الامور الهامشية والشكلية. وهنا ركز المشروع الامريكي على أربعة جوانب: اولها تشطير المجتمع ليس بالقتل والقمع، بل عبر عنوان آخر هو "تشجيع مؤسسات المجتمع المدني"، وهنا وقعت طامة كبرى اذ استجابت قوى المعارضة لهذا العرض المغري، فساهمت في التشطير بتأسيس جمعيات كثيرة على اسس ايديولوجية ومذهبية. وفي اطار خطة الاستدراج سمحت الخطة لهذه الجمعيات في بداية الامر بالتحرك الحر غير المقيد بضوابط صارمة، ولكن ما ان حان وقت الاستحقاق السياسي والدستوري، حتى اجبرها على اعادة تسجيل نفسها بموجب قانون الجمعيات الذي أخضعها جميعا للدستور الذي يرعى المشروع التغييري ويضمن تمريره بدون معوقات. وثانيها ان صانعي المشروع لم يغفلوا الجانب الاعلامي والتأثير على الرأي العام، ففتحوا المجال لجرائد جديدة ساهمت جميعها في تضليل الرأي العام بعيدا عن خفايا المشروع، ووفرت للنظام صورة جميلة لا يستحقها في الداخل والخارج. وثالثها طرح المشروع الانتخابي امعانا في التضليل وتمرير الخطة، فعرضت هذه الانتخابات للداخل والخارج بانها ممارسة قادرة على التطوير واقامة المجتمع المدني الديمقراطي، وفي اقل تقديراتها، فان المشاركة فيها، على حد تعبير البعض "تقلل الضرر". هذا التبرير للمشاركة في الانتخابات الصورية يعكس مدى نجاح العائلة الخليفية في الحاق الهزيمة النفسية بالكثيرين، حتى بلغ بهم الأمر الى التنازل عن مشروع التغيير الحقيقي الذي يقضي على الضرر والظلم والاستبداد، و استبدال ذلك بمواقف تقر بوجود الظلم وتعترف بضرره، ولكنها تسعى "للحد منه". ورابعها: ان العائلة الخليفية تدرك اهمية الجانب الاقتصادي والمالي لتمرير ذلك المشروع، فعمدت، في غمرة البهرجة الاعلامية التي احاطت بها المشروع الخطير، لسرقة المليارات من مدخولات النفط، وبدأت في استعمالها لشراء الضمائر والمواقف والذمم، وبدلا من توزيعها على عامة افراد الشعب المحرومين، وتوفير السكن والحياة الكريمة،

التتمة صفحة (8)

* نظمت حركة حق ندوة عن طريق الانترنت، وبثتها الى خمس مناطق في البحرين.وقال عضو قيادة حركة "الحريات والديمقراطية" (حق) عبدالجليل السنكيس إن عنوان الندوة هو تآمر السلطة والموقف الشعبي، تحدث فيها الأمين العام للحركة حسن مشيمع والمحامية جليلة السيد.
وأضاف ان الندوة عرضت بطريقة مبتكرة وبثت عن طريق شبكة الانترنت من مكان غير معروف الى خميس مناطق في البحرين في وقت واحد، ولم تتدخل السلطات لأن الاسلوب مبتكر، ولا تستطيع منعه"، حسب تعبيره.وأضاف: "عرضت مقاطع من مقابلة مع صلاح البندر أيضا تحدث فيها عن أجزاء لم ترد في تقريره".

* كشف الدكتور صلاح البندر .المستشار السابق للشيخ أحمد عطية الله آل خليفة في رسالة وجهها إلى المواطنين يدعوهم فيها للحذر ومقاطعة مشروع البطاقة الذكية ، وقال البندر أن هذا المشروع لمراقبة افراد الطائفة الشيعة أمنيا وتجدد البيانات بشكل دور حول تحركاتهم وتنقلاتهم ، وأضاف البندر أن هناك مخطط دموي في شهر فبراير القادم يستهدف التصفية الجسدية لبعض قيادت حركة حق والمعارضة.
* وجه أكثر من مائة من الشخصيات البحرينية من مختلف التيارات السياسية والانتماءات الطائفية، خطابا إلى الشيخ حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة، وذلك للتعبير عن الصدمة جراء ما كشفت عنه الوثائق والمعلومات الخطيرة التي تضمنها التقرير الذي نشره الدكتور صلاح البندر – البريطاني الجنسية ومستشار مجلس الوزراء- بشأن مخطط طائفي وشبكة سرية يترأسها مسؤولون حكوميون في مواقع حساسة.
وقد ورد في الخطاب جانبا من المعلومات التي تتعلق بأهداف تلك الشبكة في إيقاع النزاع الطائفي واختراق مؤسسات المجتمع المدني وتغيير التركيبة السكانية. كما وردت معلومات عن المسؤولين الحكوميين والأشخاص والجهات ومؤسسات المجتمع المدني المتورطين في الشبكة، وكذلك تركيبتها وطريقة عملها وجانبا من الأموال التي تصرف عليها. إلا أن الخطاب أورد أيضا معلومات قالت بأنها الأخطر لأنها توحي بدور رئيسي في المخطط لمسؤولين بالديوان الملكي. كما تضمنت العريضة المعلومات التي تكشف ارتباط المتورطين في الشبكة بمجموعات محسوبة على تياري الإخوان المسلمين والسلفيين في البحرين.
وناشد الموقعون حمد بالتوجه إلى عامة الشعب في خطاب علني للإجابة على جميع تلك التساؤلات الخطيرة والإعلان عما سيتم القيام به تجاه ذلك المخطط الطائفي والتنظيم السري القائم عليه. وابدوا خشيتهم من أن يساهم السكوت عن تلك القضية وعن القائمين عليها في تدمير ما تبقى من ثقة بين مؤسسة الحكم وبين المواطنين، ونشوب النزاعات الطائفية.

أين يَذْهبُ نصيبك (كمواطن بحريني) مِنْ دخلِ النفط

في عام 2005 قدمت البحرين إلى وكالة المخابرات المركزيةِ (الولايات المتّحدة) تقدير **$11,170,000,000** (أحدَ عشرَ بليون ومائة سبعون مليون دولار) من الصادرات النفطية. هذه فقط الكميةُ المُخْبَرة عَنْهاُ. الكمية الفعلية يُمكنُ أنْ تَكُونَ الضعف، لكن دعنا نَفترضُ بأنّهم يُقولون الحقيقة.

تَذْهبُ الأموالُ مباشرة إلى حساب مصرفي خاص خارج البلادِ، بعدها تحَوَّل بتقدير من صاحب الحساب إلى خزانةِ البحرين (التي هي أيضاً تَحْتَ سَيْطَرَة نفس صاحب الحساب الذي يُوقعُ الموافقة النهائية للخزانةِ وكُلّ إنفاق الوزاراتِ(

هذا المالِ يُستَعملُ

لخَلْق وتَمويل الخدماتِ المقدمة من الحكومةِ إلى شعبِ البحرين. خلال السَنَوات العشْرة الماضية، وَصلَ هذا الدخل تقريباً 108,000,000,000$ (40,716,000,000 دينار بحريني) باعتبار أن هناك تقريباً 600,000 بحريني يعيشون في البحرين، يكون نصيب كل فرد مساوي إلى 180,000$ (67,860 دينار بحريني) . يعْني أن عائلةٌ متوسطةٌ مِنْ 5 أشخاص سَيكونُ عِنْدَها (900,000$) 339,300 دينار بحريني) هذه كافيةٌ للعائلة لبناء مدرستِهم الخاصةِ، تجهيزهم إمداد كهربائي خاص، تأجير طبيب خاصّ، وبناء بيت كبير، وما يزال لديهم فائض لتغطية نفقاتُ 10 سَنَواتِ قادمة. على أية حال، حيث أن هذا المالِ لمْ يُوزّعْ، يَعتمدُ الناسُ على الحكومةِ لخَلْق الخدماتِ الأساسيةِ مثل الإسكان أو التعليم. ماذا يمكن أنْ نَعمَلُ بهذا المال الوفير؟ لوَضْع هذه الكميةِ من المال في منظوركم، 108,000,000,000$ (40,716,000,000 دينار بحريني) كافية إلى كُلّ المشاريع المدرجة أدناه:

* تشييد نظام قطار أنفاقَ مترو متكامل يَغطّي كامل الدولة بكلفة 7,500,000,000$ (2,827,500,000 دينار بحريني(
* بناء بيت ضخم مع أرض بحجم مُحترم لكُلّ عائلة في البحرين بكلفة 31,000,000,000$ (11,687,000,000 دينار بحريني).
* إنشاء 300 كيلومتر مربّع مِنْ المتنزهاتِ الخضراء (أكبر مِنْ المنطقةِ المَسْكُونةِ الحاليةِ) بكلفة 9,000,000,000$ (3,393,000,000 دينار بحريني(
* تشييد مطار عالمي ضخم بكلفة(1,705,548,000 4,524,000,000$ دينار بحريني(.
* إنشاء تَظليل ونظام طقس صناعي لتَنزيل الحرارةِ وتَغيير الجوِّ مِنْ حار ورطب إلى بارد مع هواء عليل بكلفة 15,000,000,000$ (5,655,000,000 دينار بحريني).
* تشييد 5 جامعاتَ عالمية بكلفة 3,000,000,000$ (1,131,000,000 دينار بحريني).
* بناء 1,000 ناطحة سحاب بكلفة 4,000,000,000$ (1,508,000,000 دينار بحريني).
* بنية 500 مركز تسوّق بكلفة 8,000,000,000$ 3,016,000,000) دينار بحريني).

وما يزالَ لدينا حوالي 20,000,000,000$ (7,540,000,000 دينار بحريني). تَركتْ للتَوزيع على الناس لأنه لا يوجد شيء ليُعمل. وهذا فقط ب10 سَنَواتِ من العائدات!

صدّرتْ البحرين الشحنة الأولى للنَفط الخامِّ في عام 1934. ذلك قَبْلَ أكْثَر مِنْ 70 سَنَة. خلال ال70 سنة إستعملتْ الحكومة هذا المال لتَمويل:

طريق سريع رئيسي واحد (على نفقة السعودية) (ما زالَ العملُ فيه مستمر)،
مركز تسوّق واحد، ناطحة سحاب واحدة.
جامعة حكومية واحدة ذات مستوى هابط، (كُل الجامعات الأخرى في المملكةِ خاصّة)
مستشفيان بمستوى متوسّط.
إسكان رخيص وأنا أعْني رخيص! ل5% من السكان.

ولا شيء هامّ آخر جدير بالذكر.

بحساب نهائي آخر. . . لنقول أنهم لا يجنون كثيراً حقاً في السّنة. بإفتراض أن استهلاك النفطِ كَانَ منخفضَ في الثلاثينات، واستلمت الحكومة فقط 40 % بينما البقية ذَهبتْ إلى شركاتِ النفط، وحتى بعد الاستقلال دعنا نفترض أنه لم يشترى أحد ب 11,000,000,000$ بليون في السّنة. دعْنا نكُونَ متحفظين جداً ونقُولُ بأنّه فقط أقل مِنْ 10 % من ذلك. . . بما يساوي 1,000,000,000$ بليون بالسّنة!

1,000,000,000$ بليون بالسّنة في 70 سنةِ 70$ بليون دولار تَدْخلُ حساب خاصّ في سويسرا. ما مقدار 70$ بليون في المنظور؟

التقييم الشخصي المالي للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان 23$ بليون.
التقييم الشخصي المالي للأمير الوليد بن طلال آل سعود: 24$ بليون
التقييم الشخصي المالي للملك فهد بن عبد العزيز آل سعود: 30$ بليون
أغنى رجل على الأرض بيل جايتس 50$ بليون (90% يُتعهّدُ به أو يُعطي إلى الجمعيات والمؤسسات الخيرية)
وأخيراً .....
بشكل غير رسمي -- شخص ما (من الواضح) في البحرين: 70$ بليون.

تزوير واضح
وزيادة مذهلة
في أعداد المجنسين

عند دراسة الأرقام التي أعلنتها الدولة نلاحظ :

التاريخ **15** فبراير **2001**م
عدد السكان **634137**
الكتلة الإنتخابية **217579**

التاريخ **24** اكتوبر **2002**م
عدد السكان **650604**
الكتلة الإنتخابية **243637**
http://www.electionguide.org/country.php? ID=18

التاريخ **30** سبتمبر **2006**م
أحمد بن عطية الله آل خليفة يعلن
http://www.alwaqt.com/art.php? aid=19633
الكتلة الإنتخابية في الداخل (مصطلح جديد) **295686**الكتلة الإنتخابية في الخارج (مصطلح جديد) = **5%** = **14784**

ليس واضحاً من هذا التصريح إن كانت نسبة ال **5%** هي مشمولة ضمن الكتلة الداخلية أم لا ولكن يبدو من خلال هذا الفصل ما بين الكتلة الداخلية والكتلة الخارجية أن مجموع الكتلة الإنتخابية للبحرين أصبح فجأة **310470** نحن نتحدث عن زيادة في الكتلة الإنتخابية تقترب **من المئة ألف (تحديداً 92891) أو 43 % خلال خمسة أعوام**و **66833** خلال أربعة أعوام أو 27 % خلال نفس المدة.

وحتى الفرق الناتج عن الفئة العمرية **20** سنة والمضافة خلال انتخابات هذا العام لا تتعدى **11** ألفاً على أقصى تقدير.

على افتراض أن هذه الأرقام صحيحة وأن الكتلة الإنتخابية تتناسب وعدد السكان، فإن

هذا يعني أن عدد سكان البحرين يبلغ الآن حوالي **900** ألف .

هذا تزوير واضح وزيادة واضحة في عدد المجنسين

بعد فضائح تقرير البندر، لا مناص من ثلاثة مطالب رئيسية

ديوان ملكي بدون سلطات، وحكومة جديدة تحظى برضى الشعب، وبرلمان منتخب كامل الصلاحيات وذلك لا يتحقق إلا بدستور ديموقراطي يسنه ممثلو الشعب الحقيقيون

كلمة الشيخ عيسى الجودر بندوة: أين الحقيقة من تقرير البندر
بمأتم حمد بواديان- سترة 11-10-2006

بسمه تعالى
الحمد ل-اااه والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه وسلم

على مدى التاريخ نعرف أن هناك صراعات بين الحكومات المستبدة وشعوبها، يقتلون الشعب ويسجنونه ويعذبونه ولكن الأغرب من ذلك أن توجد حكومة تحيك المؤامرات والدسائس ضد شعبها خفية، وهذا المسلك لا تقوم به حكومة تريد الخير والصلاح لهذا الوطن، فبمجرد انكشاف أمر هذا المخطط كنا نتمنى على جلالة الملك اقالة هذه الحكومة وتكوين لجنة قانونية مستقلة للتحقيق في هذا الأمر وتحديد المسؤولين عنه.
إن ما أظهره تقرير البندر من فضائح لا يمكن السكوت عليه ولا اعتباره خطأ غير مقصود لتناسيه، ويظهر التقرير مدى بشاعة مخططهذه المؤامرة وعدم الاهتمام بمصالح الشعب حيث أن النظام رشى فئة عديمة الضمير من المرتزقة الذين هم من عبدة الدرهم والدينار.

من الجانب الآخر فهنالك من يدّعون العلم والتدين فإذا بهم أيضا مرتزقة يقبلون الرشوة مقابل زرع الفتنة في المجتمع البحريني. وأوجه كلامي إلى من يدعون السلفية أين أنتم من عالم المدينة "عطاء بن أبي رباح".

وأين أنتم من الآية الكريمة التي تقول:
{إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتّلوا أو يصلّبوا أو تقطّع أيديهم وأرجلهم من خِلاف أو ينفوا من الأرض، ذلك لهم خزيٌ في الدّنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم}
ألم يعلم هؤلاء _ أدعياء العلم_ إن ما قيل عنها مكافأة تدفع لهم ولأمثالهم هي رشوة بها يطعمون أهليهم وأولادهم وذويهم حرام حرام إلى يوم القيامة.أما موقف الشارع السنّي من كل ما جرى فإن الأفواه قد كمّمت وحرم عليهم نقاش المسائل السياسية في المجالس كما قرأتم في الصحف، أما بالهمس فهناك امتعاض من هذا التصرف من المثقفين ورجال السياسة أبناء الستينات والسبعينات.

لا يمكن احداث أي اصلاح سياسي واقتصادي حقيقي؛ بدون احداث تغيير كامل في مجلس الوزراء الذي يحكم البلاد بنفس العقلية والمنهج منذ 35 سنة

وخلاصة القول أن القضايا التي وثقها تقرير البندر من الخطورة بحيث ان من الجريمة السكوت عنها، بل من الجريمة ان يتم التغاضي عن كشف الفاعلين الحقيقيين وراءها والظروف التي تسببت فيها. وان اقتصار المطالب على القضايا الجزئية، وتوجيه الاتهام لصغار المتورطين لن يؤدي الى معالجة القضية وانما استفحالها واستمرار الفاعلين الحقيقيين في نفس المخططات وربما بوتيرة اسرع، ولكن بحذر وسرية اكبر مع تغيير في الوسائل وجهات التنفيذ. وان انكشاف فضيحة البندر هي فرصة نادرة ربما لا تتكرر للتحرك والمطالبة بتصحيح الاوضاع بشكل حقيقي. ولذلك لابد ان تكون المطالب الشعبية واضحة وحاسمة ليشعر النظام بأنه مخططاته مكشوفة، وان القيادة السياسية هي المسؤولة بشكل كامل عن كل ما يحدث، وان مصالح النظام في خطر ان لم يصحح الأوضاع بشكل حقيقي.

المطلب الأول: تغيير الحكومة: ان المخطط الذي كشف عنه تقرير البندر ليس سوى حلقة واحدة من الشبكة التي تنتشر في المؤسسات الحكومية وتمارس الفساد والتمييز الطائفي والتزوير، ولا يمكن تفكيك تلك الحلقات وازالة رؤوس الفساد او التحقيق الفعلي في أي فساد او تآمر، كما لا يمكن احداث أي اصلاح سياسي واقتصادي حقيقي؛ دون احداث تغيير كامل في مجلس الوزراء الذي يحكم البلاد بنفس العقلية والمنهج منذ 35 سنة . كما لا يمكن تأمين استقلالية السلطات التشريعية والقضائية في ظل وجود حكومة مسيطرة يهيمن عليها اعضاء متنفذون من الاسرة الحاكمة، والذين لا يمكن محاسبتهم وهم يتمتعون بالحصانة ويسيطرون على السياسية والأمن والاقتصاد. لذلك لابد من تغيير الحكومة والمجيء بأخرى تتكون من كفاءات وطنية مقبولة من كافة المواطنين ومستقلة عن الأسرة الحاكمة، وهي تقوم بتنفيذ الإصلاحات.

المطلب الثاني: ان يعود الديوان الملكي لدوره وحجمه الطبيعي: لايمكن ايقاف مخطط التآمر على الشعب ووقف التجنيس السياسي ونهب الأراضي، مادام الديوان الملكي يتمتع بصلاحيات مطلقة في منح الجنسية بشكلها الاعتيادي او الاستثنائي، ويسيطر بشكل كامل على اراضي الدولة ويوزعها كيف يشاء، ويقوم بالتدخل في كل صغيرة وكبيرة في شئون الحكومة والبرلمان والصحافة والامن. فيجب تنحية الفاسدين والطائفيين الذين كشف عن بعضهم تقرير البندر، وان يكون دور الديوان مجرد تصريف الشئون الملكية، وان يتم تقليص ميزانيته لتكون متناسبة مع مهامه المحددة. لا ان يصبح الحكومة الخفية في البلد.

الديوان هو الحكومة الخفية في هذا البلد

المطلب الثالث: برلمان بصلاحيات كاملة: لا يمكن التحقيق الفعلي في مثل هذه الفضيحة الكبيرة، ولا يمكن وقف برنامجها، وذلك لصلتها بمسؤولين كبار في الحكومة والديوان الملكي، ولا يمكن محاسبة الحكومة على التمييز الطائفي والفساد، ولا يمكن اصلاح القوانين المتعلقة بذلك وحل معضلة التجنيس السياسي، دون ان يتمتع ممثلو الشعب المنتخبين بصلاحيات كاملة في التشريع والرقابة والمحاسبة، وهذا مالا يتوفر لمجلس النواب بوضعه الحالي. فيجب ان لا يتم القبول بالامر الواقع، وان يتم التحرك الصريح والفعّال لرفض ان يكون ممثلو الشعب المنتخبين مجرد ديكور للتسلط او صوت بلا قدرة على التأثير الفعلي على مجريات الامور.

نتيجة: إن تحقيق جميع تلك المطالب لا يحدث بتنازل أو مكرمة من السلطة وإنما يجب انتزاعه بتكاتف قوى الاصلاح والتغيير ومساندة شعبية واسعة، وتضامن دولي متصاعد. كما يتطلب ذلك بالضرورة المواصلة في التحرك الحثيث والدفع الشعبي باتجاه تغيير الدستور لتثبيت حاكمية القانون والفصل بين السلطات وبما يحقق المادة الدستورية الاساسية وهي ان ارادة الشعب هو مناط سلطة الحكم. وذلك يتطلب ان يتولى ممثلو الشعب الحقيقيون صياغة دستور ديموقراطي جديد وهذا ما طالبت به عريضتنا للأمم المتحدة والتي وقع عليها 82 ألف مواطن بحريني

"حق" تحمل النظام برامج إستهدافها وتعلن مواصلة المطالبة بالحقوق المشروعة

قبل ستة أشهر وأثناء حملة جمع التواقيع على العريضة الأممية، وصلت عدة تهديدات لبعض قيادي حركة "حق" بإعتقالها وزجها في السجن بسبب نشاطها ودورها في توعية الشارع بمطلب العريضة في دستور ديمقراطي جديد يصوغه الشعب بيده، وهو الأمر الذي أكده 82 ألف من البحرينيين ممن وقعوا على العريضة. لم تثن تلك الرسائل في همم وقناعات قيادات "حق" الذين عملوا على توصيل مطالب الموقعين على تلك العريضة أثناء تسليمها في 14 أغسطس الفائت لممثل الأمين العام للأمم المتحدة.

لقد تسبب مشروع العريضة الأممية ولاحقاً تسليمها يداً بيد وإيداعها لدى الأمم المتحدة إزعاجاً كبيراً للنظام وبحسب أحد مسئولي الأمم المتحدة الذي تم الإتصال به بخصوص الإعتداءات على معتقلي الرأي حينها، بأنه أخبر عن إستلامه للعريضة التي تم تسليمها في نيويورك، وأن السلطة منزعجة جداً من العريضة ومستاءة من الذين قاموا بذلك، وطالبت بعدم التدخل في شئون البحرين على إعتبار أن هذا الأمر شأن داخلي.

لقد عبر النظام عن ذلك الإستياء من خلال الحملة الإعلامية المستعرة التي قادتها جريدة "الوطن" وعضو مجلس الشورى "فيصل فولاذ" للنيل من العريضة الأممية والتشكيك في مصداقيتها ومصداقية حركة "حق". وكما هو معروف، إن جريدة "الوطن" تم ذكرها في تقرير "البندر" على انها الواجهة الإعلامية لمشروع التآمر على شعب البحرين سعياً لإثارة الفتنة الطائفية، وتمزيق النسيج الإجتماعي ، كذلك فإن "فولاذ" هو أحد مؤسسي جمعية "مراقبة حقوق الإنسان" وهي الجمعية التي تم ذكرها في نفس التقرير وأنها من صنيعة النظام ضمن خطة مرسومة لإختراق مؤسسات المجتمع الأهلي ويستلم راتباً مالياً شهرياً لتنفيذ برامج تلك الشبكة لتشويه صورة العمل الحقوقي في داخل وخارج البحرين.

لم تنجح كل تلك المحاولات من النظام في النيل من سمعة "حق"، بل بل استمر الإمتداد الشعبي للحركة خصوصاً بعد تسليم العريضة الأممية، وقمع النظام لندوة عامة سعت الحركة لإقامتها بخصوص العريضة الأممية من خلال عرض فيلم يوثق تسليمها لمكتب الأمين العام للأمم المتحدة رداً على أكاذيب النظام الذي بثها عن طريق صحافته الصفراء محاولا من خلالها أن يصور للرأي العام بأن الأمم المتحدة لا تتسلم العرائض، إضافة لتفعيلها برنامج أنشطة مجتمعية وتواصل في شهر رمضان المبارك، وكشفها تورط النظام في فضيحة البندر.

من جانب آخر، فإن "البندر" ومن خلال تصريحات خاصة وأخرى عامة، فقد أشار بأن المخطط الذي كشف عنه في تقرير "فضيحة البندر" يتضمن برنامج تصفية جسدية لبعض قيادات حركة "حق"، الأمر الذي أكده في إشارة صريحة في بيانه الأخير بخصوص خطورة برنامج "البطاقة الذكية"، الذي تنوي السلطة فرضه على أبناء الشعب، بأن هناك إستعداداً لمواجهة دموية تستهدف ضمن خطتها حركة "حق".

وحركة "حق" إذ تستهجن هذه العقلية التي تدار بها البلاد والتي تستند على عقلية الإرهاب وإرعاب المواطنين ومن يظهر أي نوع من النشاط الإحتجاجي والمعارض، فإنها تؤكد على التالي:

1) تحميل النظام وسلطاته المختلفة مسئولية التعرض الجسدي والنفسي والمعيشي وأي نوع من المضايقات لأي من قيادات "حق".
2) تعلن للجميع بأنها ماضية على العهد الذي قطعته على نفسها بمواصلة درب المطالبة بالحقوق والمشاركة في صنع القرار من خلال دستور ديمقراطي جديد يصوغه الشعب عبر هيئة منتخبة إنتخاباً حراً وديمقراطياً.
3) تطالب القوى الشعبية والرموز والشخصيات المجتمعية من خلال إرسال رسائل واضحة لا لبس فيها تعبر فيها عن شجبها وإستنكارها لهذا التوجه الرسمي والوقوف مع الحركة المطلبية لشعب البحرين وقواه المختلفة ومن ضمنها حركة "حق".
4) إن التهديد بإستخدام القوة لإلغاء المعارضة السلمية المصرة على رفض المشاركة في مشاريع النظام لن يسهم في خلق بيئة يمكن أن تنعم بالأمن والإستقرار السياسي والمجتمعي، وقد تم التقديم له من خلال اصدار قانون الإرهاب.

إننا نحذر النظام من الإقدام على أي خطوة حمقاء في هذا الإتجاه، وعدم زج البلاد في دوامة عنف وآخر مضاد، تعيد للأذهان حالة اللاإستقرار في فترة التسعينيات وسلب البحرين وشعبها الأمن والأمان. إنها مسئولية أخرى نحملها النظام أملين أن يستمع لها ويفكر ملياً قبل الشروع في حرق البلاد .

يا شعب البحرين الأبي:

إن إسلوب الوعيد والتهديد لن يثنينا عن مواصلة الدرب من أجل حقوقكم المسلوبة ونعلن استعدادنا- القيادات قبل القواعد- لتقديم التضحيات مهما غلا ثمنها في سبيل استرجاع كل الحقوق المكتسبة التي ضحى من اجلها شعب البحرين وفي مقدمتها حقه في القرار السياسي، وفي كتابة دستور ديمقراطي جديد ينتج عنه مجلس كامل الصلاحيات التشريعية والرقابية ومنتخب إنتخاباً حراً مباشراً وديمقراطياً.

وما ضاع حق وراءه مطالب،،،

" حق" تصدر تقريراً خاصاً عن إستمرار الرقابة والحظر الرسمي على المواقع الإلكترونية في البحرين

في يوم الخميس الماضي الموافق 26 أكتوبر، وصل للحركة خبر قيام السلطات البحرينية بحظر الوصول من داخل البحرين الى موقع مركز البحرين لحقوق الإنسان المعرف بالوصلة www.bahrainrights.org، وذلك عبر موفر خدمة الإتصال الإلكتروني الوحيد في البحرين بتلكو- شركة البحرين للإتصالات السلكية واللاسلكية. وقد قامت الحركة على إثر ذلك الخبر باجراء الإختبارات اللازمة لذلك لتؤكد إجراء الحظر وأصدرت تقريراً خاصاً عن الرقابة الرسمية والحظر الذي طال العديد من المواقع الإلكترونية تم إدارجها في التقرير. وقد تم إرسال التقرير الى العديد من المنظمات الدولية لتوضيح الصورة الحقيقية وراء هذا المنع الخاص بمركز البحرين وتوقيته، إضافة إلى تسليط الضوء على موضوع الحظر الإلكتروني. وقد تم تذييل التقرير بقائمة من المواقع الإلكترونية المحظورة محلياً.

وجاء في التقرير بأن "هذه ليست المرة الاولى التي تمارس فيه السلطات البحرينيه الرقابة والحظرعلى المواقع والصفحات السياسية والثقافيه والدينية،والمواقع الاخرى التي تتناول قضايا ذات طبيعه حساسه للسلطات مثل إنتقاد حكم أسرة آل خليفة،فساد المسؤولين الحكوميين والقضايا المتصله بذلك".

وأشار التقرير الى أن معظم القرى والمجتمعات المحلية،المؤسسات والمنظمات في البحرين لديها صفحات مكرسه للتواصل مع الجمهور أو الأعضاء، وتستخدم كمراكز لبث الاخبار وحفظ الاحداث وتوثيقهابعيدا عن الرقابة الرسمية. وعن السبب في إستهداف موقع مركز البحرين لحقوق الانسان الآن، أشار التقرير الى جملة من التقارير والمواقف والفعاليات التي تفاعل معها بشكل مركز منها الفساد والحقوق الاقتصادية في البحرين وعلاقتها مع الفقر ومستوى الدخل والبطاله، التمييز الموجود في الحكومة على اساس "غير مكتوب"،"التجنيس السياسي" الذي كانت السلطات البحرينيه لازالت نشطة في منح الجنسيه لعشرات الآلاف من مواطنين من جنسيات مختلفة ولكن من طائفة محددة في الإسلام،لتغيير الديموغرافيا الدينية والتلاعب في نتائج الانتخابات المقبلة التي تسمح للمتجنسين حديثا للمشاركة في العملية السياسية. كما قام المركز بلعب دور داعية لحرية التعبير والدفاع عن المعتقلي الرأي وحقوق الناشطين في البحرين.

أما عن التوقيت، فقد أشار التقرير الى دور المركز ونشاطه في فضح مؤامرة أظهرها الدكتور صلاح البندر عبارة عن مخطط ادارة وتمويل من شخصية بارزة من العائلة الحاكمة "آل خليفة" بهدف التحريض على الكراهية الطائفيه،اثارة المواطنين السنة على المواطنين الشيعه. وأشار التقرير الى أن المخطط الذي استنكرته العديد من الفعاليات البحرينية يتضمن تقديم الدعم والتمويل لمنظمات غير الحكوميه مزورة للترويج لهذه الافكار ومناهضة انشطه المنظمات غير الحكوميه الحقيقية في البحرين. وقد بذل المركز جهودا كبيرة لتسليط الضوء على خطر هذه المؤامره على السلم الإجتماعي وخلق بيئة ارهاب مماثل للعراق من التحريض ضد الشيعه وإشراك الجميع في حرب دموية وإشغال عن المطالبة بالحقوق الأساسية، ومكافحة الفساد والمشاركة في صنع القرار السياسي.

دور الديوان الملكي في فضيحة البندر وتأجيج الطائفية وقضية الانتخابات..وماذا نعمل؟

كلمة عبدالهادي الخواجة في الاجتماع الحاشد في المنامة بمناسبة ذكرى استشهاد علي بن أبي طالب (ع)
13 اكتو بر 2006

السلام عليك يا علي بن أبي طالب، يا أمير المؤمنين:

•لقد قلت يا علي: و أنت الحكيم والصادق في قولك: "وما معاوية بأدهى مني، ولكنه يغدر ويفجر" .. لقد تحدثت عن الغدر والفجور السياسي، وهانحن نرى هذه الصفات بارزة فيمن يتآمرون علينا.

•فقد شهدنا في هذا البلد نكث الوعود فيما يتعلق بالدستور والميثاق

•وعانينا التضييق على الحريات بعد الوعود باطلاقها

•ونعيش تزايد الاستبداد و الديمقراطية المشوهة

•ونرى نهب أموال النفط، وسرقة الأراضي كما لم يحدث من قبل

•والتجنيس السياسي على قدم وساق لاستضعاف الشعب، وضرب الناس بالناس

•و أخيرا وليس آخرا المخطط الطائفي والشبكة السرية:

- وصرف الملايين من أموال الدولة على إضعاف المؤسسات والجمعيات المستقلة
- وضرب وتهميش طائفة معينة، وضرب رموزها ومؤسساتها، وخلق بذور الفتنة الطائفية
- ووفقا للبندر، مستشار رئاسة الوزراء السابق ، فان المخطط ان يتم تجنيس 8 آلاف سنويا، ولكن ازدادت الوتيرة لتستهدف 20 ألف في السنة، وانه يقدر عدد من تم تجنيسهم 70-80 إلفا، والحملة متواصلة.
- واخشي أننا نشهد الأيام الاخيرة لهذه المناسبات وهذا العزاء في المنامة. فليس فقط تحولت المنامة إلى 70% من الأجانب و إنما تم الآن تجنيسهم خارج القانون، وأصبحوا أبناء البلد، وسرعان ما يطالب ممثلوهم في البلديات والبرلمان بوقف هذه المناسبات باعتبار إنها لا تتعلق بهم وتسبب لهم الإزعاج، وهم يمثلون الأغلبية في المنطقة وليس غيرهم.

ولكن من وراء كل هذه المؤامرات الخطيرة على الشعب؟

كل الدلائل تشير إلى أن الملك نفسه هو وراء ذلك:

•فهو من غير الدستور وجاء بالديمقراطية المستبدة، وأناط جميع السلطات بنفسه

•وهو من اصدر مرسوم توزيع الدوائر الانتخابية الطائفي الذي يجعل من سكان مناطق معينة اقل قيمة من غيرهم

•وهو من يولي ويعزل من المناصب، وزاد في عهده التمييز والامتيازات

•وهو الذي يمارس التجنيس السياسي الطائفي

•وهو من ينهب الثروة ويحتكر ملكية وتوزع الأراضي في جميع البر والبحر

لذلك ليس غريبا أن يكشف لنا تقرير البندر تورط الديوان في المخطط الطائفي والشبكة السرية الإجرامية؟

•فالمخطط المتعلق بتجنيس عشرات الآلاف، يتم تنفيذه عبر لجنة التجنيس بالديوان الملكي

•ويتم في الديوان توزيع الأراضي كهبات لشراء ذمم الصحافيين و النشطاء والسياسيين وبعض رجال الدين

•وان الذراع الإعلامية للمخطط الطائفي والتي تتمثل في صحيفة الوطن - والتي دأبت منذ صدورها على إثارة الفتنة الطائفية- يشرف عليها ويساهم في تمويلها ناصر محمد لوري، وهو الوكيل المساعد بمكتب رئيس الديوان الملكي محمد بن عطية الله آل خليفة. وهو على صلة بلجنة التجنيس بالديوان

•وجمال العسيري، المشرف على المجموعة الإعلامية في التنظيم السري والقائم بأعمال رئيس تحرير جريدة الوطن، هو مستشار رئيس الديوان الملكي للشئون الإعلامية.

•اما المشرف الميداني للمجموعة الإعلامية المصرية - وهم ثمانية أشخاص يعملون في صحيفة الوطن ووزارة الإعلام والجهاز المركزي للمعلومات وفي مركز الرأي العام الذي أنشأه التنظيم السري - فهو مستشار مصري يعمل بالديوان الملكي.

•وهكذا يصبح من السهل أن نعرف من هي الجهة التي تضع ملايين الدنانير في حساب بيت التمويل الكويتي والتي تحول إلى حساب بنك البحرين الشامل، والذي يتم عبرها تمويل المخطط والتنظيم السري ودفع رواتب ومكافئات القائمين عليه.

إذن من هم الرؤوس الفعلية وراء المخطط الإجرامي والشبكة السرية والذين لم يذكرهم التقرير؟

•إن الشيخ محمد بن عطية الله آل خليفة - رئيس الديوان الملكي، الذي يقوم هو ومساعدوه ومستشاروه بالإدارة التنفيذية للشبكة - هو اليد اليمنى لوزير الديوان الملكي، الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة. وان الشيخ خالد بن أحمد هو اليد اليمنى لملك البلاد، فهو الذي يستدعي الشخصيات ورؤساء التحرير والنواب ورجال الدين ويرغبهم أو يهددهم باسم الملك، وهو الذي يدير الحكومة الخفية العليا في البلاد.

فمن هو الشيخ خالد بن احمد وكيف يفكر، ولماذا أصبح الشخص المعتمد من قبل الملك؟

في بداية أحداث التسعينات عام 1995 كتب احد شعراء العائلة الحاكمة شعرا نبطيا أرسله إلى الشيخ خالد بن أحمد، فرد عليه خالد بن أحمد بقصيدة أخرى تكشف حقيقة شخصيته ونواياه تجاه الشعب وبالذات الشيعة.

والآن.. مالعمل في مواجهة هذه المخططات الإجرامية، وخصوصا ان من يقوم بها هم أعلى رؤوس في السلطة؟

لقد اعجبني ما طرحه الشيخ عيسى الجودر قبل عدة ايام في ندوة سترة بشأن تقرير البندر، وادعوا الى نشر كلمته القيمة وتبني المطالب الأساسية التي وردت فيها.

•هذا الشيخ الذي اخترق جدران الطائفية

•وصمد بأقصى ما تتطلبه الشجاعة منذ موقفه مع العريضة الدستورية في بداية التسعينات، رغم تخاذل العديد غيره. وان الذين تخاذلوا بسبب الإغراءات في ما يسمى بفترة الانفتاح أكثر من الذين تخاذلوا أيام الخوف والقمع. وصمد هذا الشيخ الجليل في المرحلتين، واثبت بأن الشجاعة والمروءة لا حدود طائفية لها.

•هذا الشيخ المتواضع، الشيخ عيسى الجودر، جعلتنا كلمته التي ألقاها في ندوة سترة الابية، أمام الحقائق وجها لوجه، وطالبتنا أن نرتفع على ضعفنا وخوفنا ومصالحنا الآنية

•لقد حدد في كلمته التاريخية مطالب بليغة واضحة، وأنا أدعو الى تبني هذه المطالب، و أدعو كل مواطن وكل غيور ان ينشر تلك الكلمة، ويتبنى تلك المطالب

•لقد دعا الشيخ عيسى الجودر دون مواربة وتردد الى:

1. ديوان ملكي بدون سلطات: لوقف دوره الخطير في التآمر الطائفي والتجنيس ونهب الاراضي
2. وحكومة جديدة تحظى برضى الشعب، وليس الحكومة التي قادت البلاد منذ 35 عاما، وافسدت وقتلت ابان امن الدولة
3. وبرلمان منتخب كامل الصلاحيات، يستطيع ان يشرع ويحاسب وينشئ لجان تحقيق قادرة على الوصول الى نتائج

•هكذا يتم تحديد الشعارات والمطالب، وليس ان نطالب بالقليل ظنا منا بأنها هي الطريقة الواقعية للحصول على الحقوق. واني ادعوا القوى السياسية و أبناء الشعب أن نكون بنفس الشجاعة، وهي شجاعة علوية، وان نرفع سقف مطالبنا، وان نتبنى هذه المطالب ونكتبها ونرفعها في كل مكان.

شارك في الانتخابات أو لا تشارك:

•المهم أن لا يتحول ذلك إلى خلافات ومعارك تزيد في إضعافنا، ومن يفعل ذلك يشارك الحكومة في تحقيق أهدافها

•والمهم أيضا أن يحدد ويثبت المشاركون كيف سيستفيدون من مشاركتهم في الدفاع عن حقوقهم وحقوق الناس، وكذلك يحدد ويثبت المقاطعون كيف سيستفيد الناس من مقاطعتهم

•ولكن يلزم علينا جميعا في يوم الانتخابات أن نلبس السواد ونرفع الأعلام السوداء تعبيرا عن المظلومية والاحتجاج على التمييز والانقلاب على العهود المتعلقة الميثاق والدستور والديمقراطية

•ويلزم علينا أن لا نحول الانتخابات أو النجاح فيها إلى أفراح وانتصارات، فذلك يخالف تصوراتنا جميعا ويجعلنا في حالة الخداع للذات، وشعور بانتصار غير حقيقي

•شارك في الانتخابات أو لا تشارك، ولكن يجب أن لا تغفل عن ما تقوم به السلطة من جرائم، وان لا نتهاون عن التحرك بشأنها وذلك بأقصى ما نستطيع ولا نتعذر عن ذلك ونؤجل بحجة الانتخابات، فتموت القضية.

•شارك أو لا تشارك، ولكن لا تتخلف عن التحرك الشعبي والفعاليات الشعبية الاحتجاجية التي يدعو لها المشاركون او المقاطعون، والتي تبقى الضغط على السلطة وتعمل على الحد من عدوانيتها ومفاسدها، وفضحها في الداخل والخارج

ختاما:

•إن الأداة الوحيدة التي نمتلكها هي التحرك الشعبي، وبدونها لا تنجح مشاركة ولا مقاطعة، ولا ينجح سياسيون ولا رجال دين.

•فلا مجال للناس أن يتنصلوا من مسؤولياتهم ويضعوها على الجمعيات أو الشخصيات والرموز، فليتحرك الأفراد، وللتحرك المجموعات في أماكن العمل وفي مؤسسات المجتمع المدني وفي المناطق، لأن الضرر يمس الجميع ولن يوفر أحدا. والمسؤولية على الجميع.

ويقول تعالى:

"لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"

"قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رسالة الدكتور صلاح البندر .إلى المواطنين في البحرين

اليقظة ... الحذر ... الاستعداد: قاطعوا البطاقة الذكية

نداء عاجل: أحموا أنفسكم .. قاطعوا البطاقة الذكية

اليقظة ... الحذر ... الاستعداد

على القيادات الدينية والسياسية والمجتمعية ان تعلن مقاومتها فرض البطاقة الذكية (Smartcard)على شعب البحرين بالسرعة والحزم والصرامة الواجبة. فقد تم تنفيذ مخططها منذ أكتوبر 2004 دون إشراك حقيقي لكل من يعنيه الأمر في البحرين أو التوقف للتفكر في مدى قيمتها أو فائدتها وسلامة إجراءاتها أو حتى ضمانات عدم إساءة استخدامها. تم فرض البطاقة الذكية من دون مساهمة المجتمع المدني ومنظمات حقوق الانسان والحريات المدنية ، وما تجربة "التصويت الإلكتروني" ببعيدة عن الأذهان. وتم تمرير القانون 45 الخاص بتعديل السجل السكاني والقانون 46 الخاص ببطاقة الهوية خلال الأسابيع الأخيرة من مجلس النواب 2006 والشورى على عجل من دون مناقشة جديرة بالموضوع !!

أهداف البطاقة الذكية منذ بداية أصدارها في سبتمبر 2005 هي مضاعفة سيطرة الأجهزة الأمنية (المدنية والعسكرية) على حركات وسكنات كل من يعرض حياته وحياة أسرته ومجتمعه للخطر بالاستجابة لضغوط واغراءات الجهاز المركزي للمعلومات على المواطنين قبل الأجانب لتعميمها وبأسرع فرصة ممكنة.

البطاقة الذكية هي عبارة عن دمج معلومات 3 بطاقات (البطاقة الشخصية + رخصة القيادة + البطاقة السكانية) وإضافة المعلومات الصحية من سجلات وزارة الصحة + إدارة الانتخابات + ملف الخدمة من ديوان الخدمة المدنية + عمليات الدفع الآلي البنكية + المرور عبر المطارات والمنافذ بدلاً عن جواز السفر) ويتم تدريجياً إضافة معلومات أخرى دورياً. هذا مع العلم بأن البطاقة تحتوي على بصمة + فصيلة الدم + التوقيع الخاص !!!

المخاطر والمحاذير للبطاقة الذكية تتقاطع أفقياً ورأسياً مع المشروع الطائفي القبيح الذي يشرف عليه أخطبوط أحمد عطية الله الخليفة للسيطرة على الطائفة الشيعية الكريمة في البحرين خلال 5 سنوات (2005-2010) ووضع كافة من ينتسبون إليها تحت المراقبة اليومية والدائمة من خلال قاعدة بيانات موحدة ضخمة جاري العمل على تأسيسها بسرية تامة بمساعدة خبراء من ماليزيا وبإشراف مجنسة أردنية هي إلهام محمد صالح ومتابعة شخصية يومية دقيقة من أحمد عطية الله الخليفة. وفي هذه القاعدة الضخمة تتجمع تفاصيل كل البيانات الشخصية والأسرية والصحية والمالية والسياسية في مكان واحد. ويتم تجديدها وتطويرها ذاتياً في كل مرة تستخدم فيها البطاقة الذكية على سبيل المثال في المستشفى أو البنك أو المطار أو إحدى الدوائر الحكومية ...الخ!! وسيتم ربط كل هذه المعلومات المتجددة مع مصادر المعلومات الأمنية والمراقبة الجارية الآن لكل الهواتف النقالة الخاصة بأفراد الطائفة الشيعية وقيادات المعارضة السنية. كما يمكن تخزين كافة تحركات من يحمل البطاقة الذكية من مكان لآخر باليوم والساعة والدقيقة ....الخ.

هدف البطاقة الذكية هي التحكم في المواطنين من الطائفة الشيعية بالدرجة الأولى حيث تم فرز قاعدة السجل السكاني في الجهاز المركزي حسب المذهب (سني / شيعي) وربطه هذه المعلومة بقاعدة بيانات البطاقة الذكية مع برمجتها بصورة قابلة لتحديد موقع حاملها في أي لحظة خلال 24 ساعة وذلك بربطها مع قاعدة بيانات المعلومات الجغرافية (GIS)التي تم تطويرها بسرية تامة تحت إشراف قسم العناوين والمعلومات الجغرافية الخاص بالجهاز المركزي للمعلومات وبتنسيق يومي بين مدير القسم خالد الحيدان وأحمد عطية الله. وذلك في الوقت نفسه الذي تم فيه وبهدوء تحويل قسم التخطيط الطبيعي العمراني من وزارة البلديات إلى جهاز المساحة والتسجيل العقاري وابعاد أي شيعي من هذه الإدارة بهدوء خلال العام 2005 وذلك للحرص على عدم تحويله من وزارة البلديات إلى جهاز المساحة !!

ماذا سيحدث قريباً

للمرة الأولى يتحدث وكيل الجهاز المركزي للمعلومات عن البطاقة الذكية نيابة عن أحمد نتينياهو الخليفة وذلك حتى لا يربط الرأي العام بين البطاقة الذكية والمخطط الطائفي البغيض الذي يشرف على تنفيذه. وسيقوم الملك قريباً بإلحاق الإدارة التنفيذية للبطاقة الذكية بوزارة الداخلية تحت إشراف مباشر من جهاز الأمن الوطني. بينما سيتم الاحتفاظ بقاعدة البيانات الموحدة الخطيرة في الجهاز المركزي للمعلومات بعد إصدار مرسوم ملكي بتحويله إلى هيئة تابعة للملك في وضع مماثل للوضع القانوني لديوان الرقابة المالية وديوان الرقابة الإدارية بحيث لا يخضع لمحاسبة أو متابعة مجلس النواب القادم !! وسيكون ذلك في القريب كجزء من حزمة الإجراءات الاستباقية الجارية لرفع درجة الاستعداد لجولة المواجهة الدموية القادمة مع المعارضة خاصة حركة حق وحركة أمل وبعض الشخصيات من الوفاق خاصة الذين سيمثلونها في مجلس النواب.

ماذا نقصد بالمواجهة الدموية القادمة ؟

يقوم مجلس الدفاع الأعلى منذ توسيع صلاحياته في مطلع العام 2006 بتنسيق أدوار وزارة الداخلية والدفاع والحرس الوطني وجهاز الأمن الوطني والاستخبارات العسكرية والجهاز المركزي للمعلومات استعداداً لمواجهة أمنية دموية في فبراير 2007. يعدون لحملة تفجيرات شكلية وحرائق في بعض أنحاء البحرين يعقبها اعتقالات واسعة لشخصيات سنية معارضة وشيعية واتهامها بالضلوع في عمليات إرهابية بهدف تخويف نواب الوفاق والحد من حركتها وإجهاض طرح الملف الدستوري واحتواء وجودها في مجلس النواب وملاحقة وتصفية حركة حق وأمل. التوجيهات بتعميم البطاقة الذكية هي واحدة من الخطوات الاستراتيجية لرفع قدرات أجهزة المراقبة والاستخبارات استعداداً لهذا السيناريو المخيف.

ونضع تحت تصرف كل من تهمه البحرين المعلومة التالية للتأمل والتدبر في طوفان

مواجهة أمنية دموية في فبراير 2007. و حملة تفجيرات شكلية وحرائق في بعض أنحاء البحرين يعقبها اعتقالات واسعة لشخصيات سنية معارضة وشيعية واتهامها بالضلوع في عمليات إرهابية

التجنيس الذي تواجهه البحرين .... ان ما يحدث في إدارة الهجرة والجوازات من زحمة وعمل متواصل لا تعدله إلا النشاط المحموم الذي يقوم به السجل السكاني ! خلال العام 2005 (يناير – ديسمبر) أصدرت إدارة السجل السكاني بالجهاز المركزي للمعلومات 527 ألف بطاقة سكانية وذلك بمتوسط شهري يبلغ 44 ألف ومتوسط يومي 2000 بطاقة سكانية !!! وعدلت بيانات ما 203 ألف مراجعة ..... يا أهل مكة ... أنتم أدرى بشعابها !!!

نوجه النداء لكافة من يهمه مستقبل البحرين ولقطع الطريق على الفتنة وضرب النسيج الاجتماعي وللوقوف بحزم أمام هذا المخطط الطائفي البغيض. وحتى لا تكون بحرين الغد كدارفور أو عراق اليوم .... قاطعوا البطاقة الذكية من أجل حماية مجتمعكم الآن.

نموذج البطاقة الذكية

شعب البحرين وقياداته بين المعرفة والموقف

مداخلات في ندوة التآمر على الشعب والموقف الشعبي
عبدالجليل السنكيس
22 أكتوبر 2006م

لم تكن أبداً أزمة معرفة- معرفة من الشعب وقياداته بتوجه النظام. فالنظام لم يعد يخجل أو يخشى أن يعترف بما يقترفه من جرائم بحق شعب البحرين في قراراته وقوانينه ومشاريعه.

لم تكن أبداً أزمة معرفة من الشعب، فهو يعترف بأنه وراء التوطين والتغيير الديموغرافي في البلاد، ولازال يمارسه نهاراً وليلاً في الخفاء والجهر. يستورد آلافاً من المرتزقة الموالين ليحلوا محل شعب البحرين الأصيل- بسنته وشيعته.

لم تكن أبداً أزمة معرفة من الشعب وقياداته، فالنظام يمارس التمييز والتمايز في التوظيف والمواقع الحكومية، فذلك قانون غيرمكتوب- كما أشار له تقرير مركز البحرين لحقوق الإنسان. ولم تكن أزمة معرفة من الشعب، فنصف الوزراء من عائلة واحدة من الشعب- إن كانوا يعدون أنفسهم من الشعب- نصف حقائب الحكومة من العائلة الخليفية من أصل 22 وزيراً، فهل نحتاج لمعرفة أكبر من ذلك لنعلم الى أي مدى وصلت حالة الإلغاء والتهميش؟

ولم تكن أبداً ازمة معرفة من الشعب وقياداته، فالنظام يقطع أراضي البحرين وسواحلها- قطعة قطعة. يهدي بعضها لأمراء الخليج، ويهدي لنفسه الأجزاء الأخرى ليكون أفراد العائلة ثروات مليونية، وما أدراكم ما يعمل شيخ بحر.

ولم تكن أبداً أزمة معرفة من الشعب وقياداته، بعلاقات النظام مع الكيان الصهيوني الغاصب للقدس. لم تعد تلك العلاقات سرية وبعيدة عن أضواء الصحافة والإعلام. ولم تكن أبداً أزمة معرفة أن النظام يغلق مكتب مقاطعة البضائع الإسرائيلية، ويطبع بشكل رسمي مع دولة إسرائيل.

ولم تكن أبداً أزمة معرفة من الشعب وقياداته، فالنظام حنث بكل عهوده وتعهداته التي بشر بها وتعهد بها أمام الشعب. فلقد وأد الدستور العقدي اليتيم – على علاته، وفرض وثيقة تركز السلطات بيده، وتجعله الأول والآخر في كل ما يصدر من قرارات واتفاقيات وتشريعات.
ولم تكن أبداً أزمة معرفة من الشعب وقياداته، إصدار وممارسة القوانين المنتهكة للحقوق والمصادرة للحريات، والتعتيم الإعلامي على القضايا الحقوقية وعلى النشطاء والمنادين بالحقوق والمدافعين عنها.
ولم تكن أبداً أزمة معرفة بالتوجيه والتخندق الطائفي الموجه والممول من النظام في كل مفاصل الحياة السياسية والإقتصادية والدينية والإجتماعية والثقافية، وهذا ما لم يأت به تقرير مركز الخليج لتنمية الديمقراطية "مواطن " فيما عرف بتقرير البندر.

لقد كان الجميع يعلم بما يدور من ممارسات، فهي قديمة وليست جديدة، ومتجذرة وليست طارئة، وممنهجة ولم تكن تصرف فردي طائش. كل ما أتي به التقرير هو أنه أثبت بالبرهان الذي لايمكن أن ينكره النظام بأنه غير موجود. فلم تعد القضية قانوناً ليس مكتوب، وإنما إستراتيجية مدعومة من النظام بالمال والعتاد، تستهدف هذا الشعب الذي جبل على حد المعرفة ولم ولا يسمح له بإتخاذ موقف بناءاً على هذه المعرفة. فلقد جبل هذا الشعب على من يوجهه حتى في تمييز الظلم والباطل والعدوان والظلمة والمعتدين على الحرمات والمصادرة للحقوق في وضح النهار وخلف الستار، في الشوارع العامة وحتى في الغرف الخاصة.

لم تكن أبداً تنقص الشعب وقياداته العلم اليقين بكل ذلك، وهذا ما أثبته تقرير البندر. بل تنقصهم الموقف الشعبي القوي والمعبر عن الرفض لهذه الإنتهاكات ومن التعامل مع الشعب ونخبه على أساس عدم المبالاة والإستهتار والتذاكي.

فلو كان للشعب وقياداته الموقف العملي المطلوب المانع لتجاوزات النظام لما تجرأ على القيام والإستمرار بما يقوم به: تجهيل وإفقار وتحقير وتسفير ومصادرة لكل معاني الإنسانية والعيش بكرامة، في بلد الكرام، بكل إصرار وصلافة وعدم إعتبار لهذا الشعب وقياداته.

فما هو الموقف العملي المطلوب؟
تصور لموقف عملي
إن ما جاء به البندر في تقرير مركزه يتعدى الإهتمام والعناية بإنتخابات هو يصفها بأنها إضحوكة وصورية ولا تعبر عن إرادة الشعب، بعد ما كشف بالدليل والبرهان توجه النظام، فيه رغبة من النظام لمشاركة واسعة من قوى المعارضة، مع تحجيم وتقييد لها عبر وسائل مختلفة، على رأسها التلاعب بالتركيبة السكانية والتحكم في مخرجات الدوائر الإنتخابية الموجهة أصلا عبر تقسيمها المبني على أسس طائفية وقبلية.
ولهذا أي موقف يجب أن يؤسس على عدم تحقيق هذا الأمر للنظام، وعدم تأجيل التعاطي مع قضية كبرى بهذا الحجم لما بعد الإحتفال بتلك الإنتخابات الصورية. وعليه، يجب ان تتحد قيادات الشعب - سنة وشيعة- على الآتي:

1- الإعلان عن إعادة النظر في المشاركة في الإنتخبات قبل أن يفتح باب الحوار الحقيقي مع رأس النظام في هذه القضية. تتكون هيئة أهلية تتداعى لها أطرف مختلفة تعبر عن الشارع البحريني.

2- في حال لم يفتح هذا باب الحوار قبل أسبوعين من تاريخ الإنتخابات، يتم الدعوة الى الإنسحابات من قوائم الترشيحات.

3- في حال لم يتم الإستجابة لهذا المطلب بعد نهاية الفترة المحددة، يتم الدعوة الى المقاطعة الشاملة لمراكز الإنتخابات (البلدية والنيابية) والإعتكاف في البيوت ومنع التجول وعكس صورة سكون وعدم تفاعل مع الإنتخابات، مع تسليط ضوء إعلامي على هذا الموقف.
4- الدعوة الى برامج مقاومة سلمية وأنشطة إحتجاجية مختلفة تستمر الى أن يفتح باب الحوار.

من المطالب التي تم ذكر في بعض بيانات حق وعلى لسان قياداتها:
1- إقالة الحكومة وتقديم المتورطين ومن ذكر اسمهم في تقرير البندر الى المحاكمة بتهمة التآمر على الشعب، والإستفادة من أموال الدولة للإشتراك في شبكات سرية تسعى لشق الصف الوطني وإثارة الفتنة الطائفية وتأجيجها وخلق نزاعات من شأنها بث الفرقة وتمزيق الصف الوطني.
2- تقليص صلاحيات الديوان الملكي بما يتماشى ودوره المحدد لإدارة شئون ذلك المجلس
3- إيقاف تفعيل البرنامج المعد وتصحيحه، وفي مقدمتها إستعادة الجوازات البحرينية ممن تم تجنيسهم لتحقيق مآرب هذا المخطط الإجرامي.
4- الدعوة الى هيئة وطنية منتخبة من دائرة واحدة- بعد إبعاد كل المجنسين حديثاً ولأسباب سياسية، لكتابة دستور ديمقراطي جديد يرتضيه الشعب كما أكدته العريضة الأممية ذات 82 ألف توقيع من شعب البحرين، ويسمح بوجود مجلس تشريعي رقابي منتخب كامل الصلاحيات، التداول السلمي للسلطة وسيادة القانون غير منتهك الحقوق دون تفريق وتمييز لأحد، وصيانة ورعاية الحريات العامة.
فأقل من هذه المطالب، لن يعبر عن توجه حقيقي ورغبة للعيش بكرامة، وتضييع للوطن بكل ما للكلمة من معنى، لنضحي جزءاً من تاريخ هذا البلد الذي سوف يعيد كتابته النظام بمساعدة القوى التأمرية ضد الشعب وبمعاونة الموطنين والمجنسين الذين جلبهم النظام من أجل: شعب جديد وتاريخ جديد يقوده النظام، وتلك ستكون في نظره أحلى الأيام التي لم نعشها بعد.

إذا لم يتم إتخاذ موقف عملي، فإن النظام سيواصل برامجه بلا هوادة ولن يتوقف حتى يتم تحقيق أهداف مشاريعه التخريبية، وحينها قد فات الفوت، ولايفيد عض الأنامل أو الندم، فهل من مذكر؟

معا لإجهاض مشروع حمد

التتمة من ص 1

بدأت بتخصيص جزء من تلك الاموال المسروقة على داعميها والمروجين لمشروعها، وقد أوضح تقرير البندر شيئا من ذلك.
من هنا يأتي الاندفاع للمشاركة في الانتخابات الصورية المقبلة، ليس بهدف مواجهة مشروع الشيخ حمد الخطير الذي كشف تقرير البندر بعض أبعاده، بل بهدف الحد من اضراره. ويأتي الاعتراض على المشاركة في تلك الانتخابات من باب رفض مشروع الشيخ حمد، وان المشاركة في تلك الانتخابات لن تؤدي الا اضفاء الشرعية على ذلك المشروع، والتعهد باحترام أساس ذلك المشروع، وهو الدستور الذي فرضه الشيخ حمد على الوطن في 2002. لقد ادرك واضعو المشروع احتمالات التمرد عليه من قبل البعض، ولذلك فقد وضعوا كا فة الضمانات لمنع تحديه من داخله، واتخذوا كافة الاجراءات لضمان ذلك. وقد ادرك المعارضون الصامدون هذه الحقائق، ووضعوا هدفا ساميا لهم وهو اسقاط مشروع الشيخ حمد برمته، لان استمراره يعني القضاء على البحرين، شعبا وأرضا وتاريخا وثقافة، واعادة تشكيلها السياسي والبشري وفق أطر جديدة تلغي التاريخ والجغرافيا التقليديين لأهلها. هؤلاء المعارضون لا يطرحون مقاطعة الانتخابات الصورية الا ضمن خطة شاملة لاسقاط مشروع الشيخ حمد، وليس كخطوة منفصلة عن بقية بنود ذلك المشروع الشرير. الذي لم يبتل بلد خليجي آخر بمثله، لا يمكن السماح له بالنجاح، لان نجاحه يعني القضاء على شعب بأكمله، ويوفر لأصحابه الفرصة لتحقيق اهدافهم بدون تعب او نصب. المشكلة ان ثلة قليلة هي التي أدركت منذ وقت مبكر شرور المشروع الخليفي، فوقفت بوجهه صامدة على مدى سنوات خمس متواصلة، وما تزال على موقفها الصامد الذي قطع خطوات جيدة على طريق مواجهته، وحرمانه الشرعية الضرورية لاستمراره. وسوف تبقى هذه المعارضة ناشطة من اجل اسقاط ذلك المشروع، ولن يثنيها عن موقفها اغراءات الحكم او تهديداته. المخططون لهذا المشروع الشرير وضعوا ايضا خططا لمواجهة هذا التحدي من المعارضة الصامدة. ولعل الجانب الاخطر في تلك الخطط التوجه الدموي ضد المعارضين. وهذا ما نص عليه قانون الارهاب الذي يحكم بالاعدام لمن يعارض الدستور الخليفي ويسعى لوقف تنفيذه بأية وسيلة. هذا التوجه الدموي يؤكد خطر المشروع، ويستدعي، بدلا من الاستسلام له، الاستعداد النفسي والسياسي لمقاومته على كافة الصعدان.
لقد أصبح اسقاط مشروع الشيخ حمد ضرورة انسانية واسلامية، ومهمة وطنية مقدسة، ومسؤولية دينية لا يمكن تجاهلها. ويعتبر الدستور الخليفي أقوى الاسس التي يرتكز عليها، وقد بقي هذا الدستور مرفوضا شعبيا على اوسع نطاق، وخطط صانعو المشروع لكسر هذا الصمود بكافة الوسائل، واعتبروا المشاركة في الانتخابات الصورية "استفتاء" عليه. وقد خسروا ذلك الاستفتاء قبل اربع سنوات، ومنذ ذلك الوقت بدأوا العمل بقوة لتحقيق ذلك هذه المرة. من هنا تأتي الدعوة لمقاطعة الانتخابات، ليس لمعارضة المرشحين الذين يتمتع العديد منهم بتاريخ نضالي مشرف، بل لإفشال هذا الاستفتاء. أغلب المواطنين يدرك الآن الخطأ التاريخي الذي ارتكب عندما صوت لصالح ميثاق الشيخ حمد في 2001، ويتمنى لو لم يفعل ذلك. وقد أدرك صانعو المشروع انهم لن يحققوا موافقة شعبية على الدستور الخليفي الذي فرضوه في 2002، ولذلك لم يسمحوا بالاستفتاء الذي طالبت به فئات المعارضة. واعتبروا ان المشاركة العملية في الانتخابات التي تقوم على اساسه، بمثابة الاستفتاء. المعارضون ادركوا ذلك جيدا، ولذلك طالبوا، وما يزالون، بمقاطعة الانتخابات الصورية، لحرمان صانعي المشروع من نجاح ذلك الاستفتاء، ويطالبون المواطنين بعدم المشاركة، ترشحا وانتخابا، لان تلك المشاركة توفر للقتلة أدوات القتل اللازمة للقضاء عليهم.
قد يعتقد صانعو المشروع، في ضوء ما حققوه من انجازات ضد اهل البحرين، انهم على وشك تحقيق الشرعية لمشروعهم، ولكنهم سيكتشفون، باذن الله، ان هذه الشرعية لن تتحقق لهم ما دامت المعارضة الحقيقية التي وقفت بوجه ارهابهم وقمعهم واستبدادهم عقودا من الزمن، واعية لحقيقة نواياهم واهدافهم، ومصممة على مواجهة كل ذلك بأساليب حضارية متطورة، ومواقف راسخة لا تتزعزع. وكما كررت المعارضة، فان ساحة الصراع مع النظام الخليفي الظالم مفتوحة بدون حدود مكانية او زمانية، وان الانتخابات الصورية لن تحقق امنهم واستقرارهم ما دام شعب البحرين مهددا في وجوده وحقوقه وهويته. نكرر دعوتنا لاسقاط مشروع الشيخ حمد بدون تردد، وتأكيدنا على ان دعمه وتثبيته ومنحه الشرعية الشعبية خطأ تاريخي فادح، واعتقادنا بان المشاركة في الانتخابات الصورية انجاح للاستفتاء على شرعية المشروع الخياني الخطير، وهو أمر لا ينسجم مع الدين او الانسانية او الاخلاق.

لا تُكر جمالك للطغيان

يا صفوان
لم لا تمنحنا شيئا من دينك
وقليلا من عقلك
وبعضا من آي الرفض لتطربنا
وحروفا مما علمك الرحمن

يا صفوان
خرست ألسنة كانت هادرة
عميت أبصار كانت حادقة
وقلوب آثرت الموت، فلم تبصر
ونداؤك ما عادت تسمعه الآذان

يا صفوان
ماذا في الحي ألم بنا
ولماذا لا نسمع صرختنا
وإلام الصمت على الآثام
ما معنى ان تُعبد تلك الأوثان

يا صفوان
ونعيش بقايا العمر بأحزان
نسائل أنفسنا عن معنى الصبر
وهل يجدي في معمعة طالت؟
ما معنى ان نبسم للشيطان؟

يا صفوان
قل لي هل حقا قال إمامك
ان كراءك ذاك الطاغي
بضع جمال إثم لا يحمد منك؟
فعمدت لبيع البعران؟

يا صفوان
اليوم يقال لنا بلسان عال
ذوبوا في حكم الظالم
وارعوا ذمم الباغين
كما ذابوا هم في الطغيان

يا صفوان
أمثالك أهل المجد
وصناع التاريخ
لا ينحرف الدرب بهم
فكتاب الله لهم عنوان

يا صفوان
أيحق لنا يوما
ان ننسف تاريخا خطته دماء الشهداء
فنساير هذا الاستبداد؟
ونسلم هذا الشعب لذاك السجان؟

يا صفوان
أيجوز لهذا الشعب الصامد
ان يستسلم طوعا
او يعطي إعطاء الذلة للجلاد
ليخون حقوق الانسان؟

يا صفوان
وتسير بنا الأيام
الى قدر نرسم هيئته
برضوخ ممتهن واستسلام
وهوان ينهى عنه القرآن

يا صفوان
ما كان لمثلك يوما
ان يرضى بمسايرة الإجرام
او يبقى جسرا للتطبيع
او يصبح عونا للسلطان

يا صفوان الجمال
لا تصغ لتلك الأبواق
واحذر ان تستسلم للشيطان
لا تعص إمامك بعد الآن
لا تكر حمالك للطغيان